التجارة العربية البينية واقع وآفاق

أ. لولاشي ليلى جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

الملخص

إن اتجاه الدول العربية نحو التكامل يحميها من العولمة والتطورات التي أفرزتها، ولا سيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعا جديدا، يقوم على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة، وانفتاح الأسواق العالمية، ، لهذا حاولت الدول العربية التهيؤ لمواجهة هذه الأوضاع المتجددة ، القائمة على التبادل الحر وتحرير الأسواق، من خلال إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى كخطوة أولى نحو التكامل ،إلا أنه رغم مرور أكثر من 15 سنة على إنشائها إلا أن الجهود العربية المبذولة في تطوير التجارة العربية البينية لم تحقق النتائج المرجوة ، حيث أنها لم تتعدى 10% وهنا يهدف البحث إلى تبيان أهم المعوقات التي حالت دون تطوير و تنمية التجارة العربية البينية وكيفية تفعيلها.

Résumé:

La direction des pays arabes vers l'intégration ,les protèges de la mondialisation et ces développements ,Surtout les orientations de l'OMC qui a imposé une nouvelle réalité basé sur le changement de la concurrence , et de consacrer une libéralisation complète des règles commerciales , et l'ouverture des marchés mondiaux pour cela les pays arabes ont essayé de se préparer à répondre à ces conditions renouvelables Basé sur le libre-échange et la libéralisation du marché , grâce à la création de la première étape du Grand Zone de commerce arabe comme une première étape vers l'intégration Cependant , en dépit de plus de 15 ans après sa création , les efforts arabes dans le développement du commerce inter –arabe, n'a pas atteint les résultats escomptés, Là où il ne dépasse pas 10 % ,et ici la recherche vise à identifier les obstacles les plus importants qui ont empêché le développement et le commerce inter- arabe et la façon d'activer le développement.

المقدمة

نعيش في مرحلة تتميز بتزايد أهمية حرية التجارة على المستوى الدولي. خاصة بعد نشوء التكتلات الاقتصادية لتعزيز التعاون والتبادل التجاري في المناطق المختلفة من العالم، وضمن هذا الإطار العالمي قامت الدول العربية، بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA، بهدف تحسين علاقات التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، وتعزيز التبادل التجاري من خلال تحرير التجارة ، وإزالة جميع الرسوم الجمركية وغير الجمركية ذات الأثر المماثل ، وجميع المعوقات التي تحد من هذا التبادل. على الرغم من أن المبادلات التجارة العربية البينية شهدت نموا ملحوظا في ظل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة. خصوصا وأن بيانات التجارة الخارجية العربية، تبين أن قيمة الصادرات السلعية العربية بلغت نحو 1,225 مليار دولار في 2014، إذ شكلت ما نسبته 6,5% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، في حين بلغت قيمة الواردات السلعية العربية نحو 889,6 مليار دولار في العام عينه، بحصة بلغت نسبتها 4,7% من الواردات السلعية العالمية.

وعلى الرغم من النمو الكبير في حجم التجارة البينية العربية خلال الأعوام القليلة الماضية، لا تزال نسبتها منخفضة، إذ بلغت حصة الصادرات البينية العربية 9,9% من الصادرات العربية الإجمالية في 2014، في حين بلغت حصة الواردات البينية العربية 13,7% من الواردات العربية الإجمالية في العام عينه. لذا أصبح التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية. فقد بات من اللازم تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية، والعمل على تسريع الانتقال إلى السوق المشتركة، نظراً إلى ما توفره من مميزات وفرص للدول العربية، وتساعدها في تطوير اقتصادياتها وجذب الاستثمارات الأجنبية، ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، على أن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد جمركي، يحد من الآثار السلبية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، والتكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى

مشكلة الدراسة:

أخذت الدول العربية بالمدخل التكاملي على المستوى الجماعي، بمقتضى اتفاقيات وقرارات أُبرمت وصدرت على فترات متباعدة منذ خمسينات القرن الماضي، وقد قطعت شوطاً مهماً لتحقيق ذلك، خاصة بعد تنفيذ اتفاقية التجارة العربية الكبرى الحرة، مع بداية عام 2005 بدون أي جمارك، إلا أن التجارة العربية البينية لا ترقى إلى المستوى المطلوب –لا تتعدى 10%–رغم وجود فرص كبيرة لتوسيعها، وبخاصة ما تعلق بالاستثمار في قطاعات كفيلة بتنشيط المبادلات: **فكيف السبيل إلى رفع مستوى التجارة البينية بعد رفع القيود الجمركية بالكامل؟**

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على حجم التجارة البينية في العالم العربي، بعد مرور أكثر من 15 سنة على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والوقوف على أهم معوقات وأسباب ضعفها، وتقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في نمو التجارة العربية البينية.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد اتبع الباحث أسلوب المنهج التحليلي الوصفي، مستعيناً بالإحصاءات والبيانات الصادرة عن جامعة الدول العربية، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان قام به اتحاد الغرف العربية.

انعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على التجارة الخارجية العربية:

يستأثر قطاع التجارة أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية، وذلك للدور الحيوي الذي يمارسه هذا القطاع في تقرير مستوى الدخل ونموه، وتأثيره في النشاط الاقتصادي، وقد شهدت التجارة العربية في السنوات الأخيرة تراجعا نسبيا، فإلى جانب الأوضاع الإقليمية، تأثرت التجارة الخارجية العربية باتجاهات وتحولات التجارة العالمية التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى التي بدأت عام 2008. وتبين مصادر منظمة التجارة العالمية أن حجم التجارة العالمية توسع بأقل من نسبة 2.5% عام 2013، مع توقعات بالتحسن إلى ما يتراوح بين 4 و4.5% لعام 2014 والذي يبقى على أية حال أقل من المعدل السنوي المسجل للفترة 1990–2014 والذي بلغ 5.5%.

وتظهر الإحصاءات المتوفرة انخفاض الصادرات العربية من السلع والخدمات عام 2014 بنسبة 5.1. إلى 1497 مليار دولار مقارنة مع 1502 مليار دولار لعام 2013. نتيجة التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى تأثير ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو،و التي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية. وفي المقابل ارتفع معدل نمو الوردات العربية من السلع والخدمات بنسبة5.6% عام 2014 إلى1172 مليار دولار.[1]

جدول رقم 1: تطور التجارة الخارجية العربية من السلع والخدمات –مليار دولار–

	متوسط 2000–2010	2011	2012	2013	2014	%التغير 2013–2014
الصادرات العربية	639	1346	1508	1502	1497	5.1-
%من الصادرات العالمية	4.9	6	6.7	6	6.2	0.3-
الوردات العربية	485	921	1042	1110	1172	5.6
%من الوردات العالمية	3.8	4.2	4.7	4.9	5	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية، يناير2015، عن صندوق النقد الدولي.

أداء التجارة العربية البينية:

تعاني التجارة البينية بين الدول العربية من ضعف شديد، حيث تقدر بنحو 8 % من إجمالي تجارة الدول العربية.بينما تستورد الدول العربية 92%من احتياجاتها من العالم الخارجي، نظرا إلى عدم وجود سلع وصناعات خاصة بها، وذلك حسب أخر التقديرات، وفي مقدمة قائمة الاستيراد العربي تأتي الآلات والمعدات، وذلك لافتقارها للتكنولوجيا في هذا المجال.

تأثرت التجارة العربية البينية بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، خاصة بعد تأزم الأوضاع في سوريا، وتأثيرات ذلك على تجارتها والتجارة البينية عبرها مع الدول المجاورة. ويبين الجدول التالي انخفاض حصة الصادرات البينية من إجمالي التجارة الخارجية من 10.8% عام 2010 إلى 8.6% عام 2013، مقابل انخفاض في الواردات البينية من نسبة 13.5% إلى 13.4% للفترة ذاتها.

جدول رقم 2: تطور التجارة العربية البينية: 2013 – 2010 (مليار دولار)

	2010	2011	2012	2013	%التغيير 2013-2012
الصادرات العربية البينية	98.5	103.1	110.4	112.9	2.3
%من الصادرات العربية الاجمالية	10.8	8.6	8.4	8.6	
الوردات العربية لبينية	83.8	98.6	107.6	114.3	6.3
%من اجمالي الوردات العربية	12.7	13.3	13.0	13.1	

المصدر: مستخلص من جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

وحتى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي تتمتع بدرجة متقدمة من التكامل الإقليمي، مع انطلاق السوق الخليجية المشتركة بنهاية عام 2007، فإن لديها سجلا متواضعا من التبادلات، وهناك عدة أسباب لذلك، فالتجارة الإقليمية تشكل 8% فقط من إجمالي تجارتها الخارجية،وهذا لعدة اسباب ويعود أهمها إلى ضعف التنسيق والتكامل في مجال الصناعات التحويلية، و الافتقار إلى الترابط العنقودي في سلاسل القيمة في النشاطات الإنتاجية والخدمية والتجارية، إلى جانب ضعف تكامل السياسات والمؤسسات المالية، والتباين و الاختلاف في السياسات المتعلقة بنشاطات الشركات الخاصة.

المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربية البينية:

واجهت مسيره التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعه من العراقيل والمشاكل، التي وقفت حائلا دون زياده مستويات التجارة العربية البينية ،على الرغم من وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر، بين الدول المنظمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،إلا أن ذلك لا يكفي بحد ذاته و لا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فهناك جانب من المعوقات ما زالت تقف في سبيل إنجاح المنطقة، وألقت أمام مسيرتها على مدار السنوات الماضية مجموعة المشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية. وبالتالي تؤثر على التطبيق والتنفيذ الفعلي للاتفاقية وهذا ما سنقف عليه فيما يلي:

أولا–المعوقات السياسية: لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم وتبنت معها علاقات قوية، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية العربية، ويمكن تفصيل الآثار السياسية على التجارة العربية البينية بالنقاط التالية:

1–اقتران الإرادة السياسية للأنظمة الحاكمة بالأقوال دون الإفعال، ويعد هذا السبب الأكثر تكرارا أو صدارة، لمجموعة الأسباب المعيقة لعملية نجاح التجارة البينية، كمحرك للتنمية والتكامل الإقتصادي العربي.[2]

2ـ تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية، فبعضها يهيمن فيها القطاع العام والبعض الاخر يهيمن فيها القطاع الخاص، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة، وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية، تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.[3]

3– ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم ،بروابط وتحالفات سياسية واتفاقيات اقتصادية وتجارية، ومشاريع مشتركة،إلى جانب تلقيها للمساعدات والمنح والقروض مع دول مختلفة جعل العلاقات الاقتصادية ، والتجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية .[4]

4– مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة الأفراد ورؤوس الأموال فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية.[5]

ثانيا –القيود غير الجمركية: تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية، لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة. وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى وتشمل هذه القيود ما يلي:

أ – القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية ،أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها ،مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، انواع العبوات ، تضارب نتائج المختبرات ، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق، وتشدد في الاشتراطات الصحية

والبيئية ، والمبالغة في اساليب الكشف ، وارتفاع كلفة التحاليل ، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية[6]

ب – القيود الادارية: وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعه، ومشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفة، وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي ، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، وتقليص عدد الجهات التي تعاين السلع ،والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها ، وتحسين المنافذ الجمركية ، وعلى صعيد اجراءات العبور اعتماد الأختام الجمركية والغاء نظام الترفيق والقوافل.[7]

ج – القيود النقدية: ان بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على اجراءات التحويل، وتعدد اسعار الصرف ،ومخصصات النقد الاجنبي ،وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد ، مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اية قيود نقدية خاصة بالعملة ،لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد اسعار الصرف.[8]

د–القيود المالية: هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، علما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في ايلول 2003 ،قد توصل الى الاتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/2/13، بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة ، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ، من قبل السفارات والقنصليات) ،ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فإن بعض الدول الاعضاء اودعت قرارتها بنفاذ الغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقه لها وهي (الجمهوريه اللبنانية، المملكه الاردنية الهاشمية، دولة الامارات، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، سلطنه عُمان، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، جمهوريه مصر العربية). كما ان هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الاحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية، وارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لا سيما الغذائية منها.[9]

هـ – القيود الكمية : وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعه للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم

تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الاحيان، يذكر ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت الى الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية.

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتشكيل فرق عمل ميدانية لزيارة الدول الاعضاء والتعرف على الاجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير وما تتطلبه من اجراءات نقدية وادارية والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها المادية وزيارة المنافذ الجمركية ، وسوف تقوم هذه اللجنة بإعداد تقرير عن واقع تلك الزيارات الميدانية ومناقشتها في لجنة المفاوضات التجارية (إحدى اللجان المختصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعنية بإزالة القيود غير الجمركية) وتقديم التوصيات بشأنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.[10]

المعوقات الاقتصادية:

1–نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية: تعاني مؤسسات القطاع العام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ،ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية .ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية، وأهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والتارنزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات، كذلك فإن هناك نقصا في المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة ، و أنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة، وعادة ما يتم اللجوء إلى نشارت وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الأسواق العربية.[11]

3– مشكلة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية :

ان فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية ، المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية، سوف يؤدي الى تعطيل أثر التخفيض الجمركي ، وتعتبر الضرائب والرسوم الاضافية من المعيقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الامثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية ، ورسوم احصاء وخدمات الجمارك كنسبة من القيمة المستوردة ، بالإضافة الى رسوم لها مصلحة عامه كرسوم البيطرة ورسوم المرور على الطرق ، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمه البضاعة وكلفتها ، الامر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم .والغاء الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفة الجمركية، او دمجها بالتعريفات الجمركية التي

يسري عليها التخفيض الجمركي، بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[12].

4- التمييز في المعاملة الضريبية: و تتلخص عملية التميز في فرض الضريبة على السلع المستوردة، و تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي ،مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ، ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، و بالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.[13]

5-ضعف مرونة خدمة النقل العربية: ويعتبر هذا العامل من أهم معوقات التجارة العربية البينية لأن النقل خدمة إنتاجية محورية في عمليات التبادل السلعي والخدمي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، لأن تكلفة النقل من أهم محددات السعر النهائي للسلعة. بمعنى أن زيادة هذه التكلفة من شأنه زيادة سعر السلعة، وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية وانخفاض الطلب الخارجي عليها.[14]

ويضاف الى ذلك غياب أو ضعف خدمات الاتصال بين الاسواق العربية، مقابل تطوير بعض الدول العربية وبمساعدة بعض الشركات العالمية سبل الاتصال مع الدول الاجنبية، الأمر الذي ترتب عليه سهولة الاتصال مع الدول الاجنبية، أكثر من الدول العربية. وهو ما انعكس أثره على تفضيل المستوردين الإتصال بالأسواق الأجنبية عن الإتصال ببعضهم البعض.[15]

6-قلة السلع المنتجة:، والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية ، (أي أنها منافسة لبعضها البعض) .وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة، والتي أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها الخارج،وحتىالصناعات التصديرية فإن معظمها أنشأ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.[16]

7- اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج: إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، و كذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط و الحديد، و هي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، و هو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية .[17]

8-غياب آلية موحدة للأجهزة المصرفية العربية :وعدم مراعاتها للاحتياجات التمويلية للمنطقة العربية ، وعدم تمكنها من تقديم التسهيلات والضمانات الداعمة للنشاطات التجارية البينية العربية.إلى جانب قيام بعض الدول العربية بوضع قيود على حركة الاستيراد، كحصر استيراد بعض السلع بمؤسسات القطاع العام، وعدم السماح بالاستيراد إلا بموجب رخصة استيراد.،كذا وجود معوقات تقنية تتمثل بطول مدة ظهور نتائج فحص العينات، وتعدد جهات الفحص المختبري وارتفاع رسومها، وكذلك التشدد في تطبيق الاشتراطات الصحية الخاصة بالمنتجات المصدرة غير الضارة بالصحة والبيئة والمواصفات الخاصة.

جدول رقم 3: يبين الأهمية النسبية للقيود المعرقلة للتجارة العربية البينية

	2014/2013	2015/2014
عدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل	38.20%	43.02%
الرسوم المماثلة	16.85%	38.37
القيود غير الجمركية		
طول مدة العبور	52.81	65.12%
القيود الفنية	46.07%	56.4
القيود المالية	44.94	42.44%
قيود التراخيص	32.58%	33.72
الاحتكار	21.35	15.12%
السيطرة على الأسعار	24.72%	20.93
مراقبة الكميات	20.32	22.67%
ارتفاع تكاليف النقل	51.69%	70.93
صعوبة سمات الدخول	47.19	50.00%

المصدر: استبيان اتحاد الغرف العربية.

نلاحظ من خلال الجدول أن ارتفاع تكاليف النقل بنسبة 70.93% مقابل 51.69%لعام 2014 تحتل المرتبة الأولى كأهم سبب لانخفاض نسبة التجارة العربية البينية، وهذا بسبب الأوضاع المنية في بعض الدول العربية، واحتكار بعض الشركات الناقلة، واشتراط تبديل السائقين، وتقلب أسعار العملات الصعبة وتكاليف التأمين، إلى جانب المستجدات الأمنية في المنطقة العربية والتي أثرت كثيرا في ارتفاع تكاليف النقل التجاري، كما في عرقلة التجارة العربية البينية إلى حد كبير. وتلاه القيد المتعلق بطول مدة العبور، بنسبة 65.12% مقابل نسبة 52.81% للعام السابق، وهذا بسبب الإجراءات الأمنية % أو التفتيش اليدوي، والأخير بهدف الرشوة، وتكرار الإجراءات عند كل معبر حدودي مما يكبد البضائع ارتفاعا في التكاليف، أو تعرض بعضها للتلف. وفي المرتبة الثالثة تحل القيود الفنية بـ 56.4% مقارنة بـ 46.07% للعام 2014، وهذا لعدة أسباب أهمها المواصفات غير الموحدة بين الدول العربية وتعقدها في بعض الدول وشروط الشهادات الصحية وتكلفتها، ودلالة المنشأ، وتكرار الفحوصات المخبرية، وتأخر الإجراءات...إلخ. وتعتبر كل من السعودية والعراق وليبيا والجزائر وسوريا وقطر والسودان أكثر هذه الدول تشددا في هذا القيد. أما في المرتبة الرابعة فحل قيد صعوبة سمات الدخول بنسبة 50% مقابل 47.19%لعام 2014، وفي المرتبة الخامسة القيد المتعلق بعدم الالتزام بالإعفاء الجمركي الكامل وذلك بنسبة 43.02% مقابل 38.20 للعام الماضي، وبين الاستبيان الذي قام به اتحاد الغرف العربية أن معظم الدول العربية غير ملتزمة بالإعفاء التام، وفي المرتبة السادسة القيود المالية نتيجة المغالاة في أسعار التحويلات في بعض الدول، وارتفاع رسوم الاعتمادات، وعمولات الحوالات، وارتفاع الضرائب والرسوم. وفي المرتبة السابعة الرسوم المماثلة بـ 38.37%، وفي المرتبة الثامنة القيود على التراخيص بنسبة 33.72% بسبب ارتفاع تكاليفها وطول المدة للحصول على التراخيص، والقيود على الكميات بنسبة 22.67% في المرتبة التاسعة نتيجة فرض قيود كمية في بعض الدول لاسيما على السلع الزراعية. وفي المرتبة العاشرة السيطرة على الأسعار بنسبة 20.93% مقابل 24.72%لعام 2014%، وفي المرتبة الحادية عشر الاحتكار بنسبة 16.12% مقابل 21.35% للعام السابق ونشير هنا أن هذا القيد احتل في عام 2014 المرتبة التاسعة ما يعني أن هناك تحسن ملحوظ بالنسبة لهذا القيد.

سبل تطوير التجارة العربية البينية:

لا يمكن تنمية التجارة البينية بدون وضع استراتيجيات اقتصادية خصوصاً في ظل التفاوت الواضح بين اقتصادات الدول العربية فالاستراتيجية تبدأ بحصر اقتصادي واحصائي شامل لجميع الموارد البشرية والطبيعية والمالية التي تمتلكها الدول العربية ومن ثم اجراء تحليل اقتصادي متكامل لما يمكن ان تلعبه هذه الموارد لإنجاح المشروع العربي وتحويلها إلى سلع وخدمات تجارية مفيدة بأقل الأسعار مقارنه تغيرها من الدول العربية الأخرى لخدمة استراتيجية التجارة البينية العربية. ويجب ان ينظر إلى الاستراتيجية من منطلق تبادل المصالح المشتركة من داخل اطر الميزات النسبية الاقتصادية المقارنة، وليس من منطلق المنافسة المطلقة بين الدول العربية.

1-ضرورة توافر الإرادة السياسة الجماعية للبلدان العربية، لأن العامل السياسي يعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في التطبيق العملي والفعلي لجميع الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي العربي. ولا بد من إعادة الثقة بين البلدان العربية ومعالجة أسباب الخلاف فيما بينها وعلى هذا الصعيد لا بد من إقرار مبدأ الإلتزام في تنفيذ ما يتم التوصل إليه.

2-السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالمعوقات الغير جمركية.

3-انشاء مركز عربي يوفر المعلومات عن التجارة الخارجية العربية لتوفير البيانات التفصيلية عن الانتاج والاستهلاك.

4-إنشاء مؤسسة عربية مشركة تتولى تجهيز وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقا لمواصفات الدول العربية المستوردة.

5-توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية.

6-الاسرع في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع التجارية العربية.

7-العمل على تطوير شبكات النقل لربط الدول العربية ببعضها والتقليل من التكاليف، لاسيما السكك الحديدية نظرا لاهميتها في تقليص كلفة الصادارت والواردات معا، علما بأن شبكة الطرق البرية كانت أوضاعها جيده واً، علماًاردات في في الدول العربيةّ بشكل عام آن إلا أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة عدا عن كلفتها المرتفعة مقارنة بوسائل النقل الأخرى.

8-إنشاء موانئ مناسبة في بعض الدول العربية لتعزيز تواجد السلع العربية في الأسواق الإقليمية والدولية، وتسهيل إنهاء المعاملات الجمركية والضريبية للواردات العربية من خلال نافذة واحدة في الموانئ العربية.

9-العمل على استغلال جميع الفرص والمزايا التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف المضي قدماً في إقامة سوق عربية مشتركة، وبناء اقتصاد عربي مزدوج من خلال إقامة المشاريع التنموية وتوفير فرص العمل المناسبة والانفتاح على العالم الخارجي.

الهوامش:

[1] التقرير السنوي رقم 8 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية، لستشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والغربية 2015-2016 في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات،2015، ص24.

[2] محمد عبد الرشيد علي، العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي،الجزء الثاني،الجامعة الأردنية،عمان،الأردن،2004،ص724.

[3] طالب عوض، عامر باكبير، التجارة العربية البينية الواقع والآفات المستقبلية، الجامعة الأردنية،2008، ص9. متاح على الموقع 1 WWW.cba.edu.ku/wtou/download / conf 3n/talib. PDF

[4] بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي –دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-كرة ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، بسكرة ، الجزائر،2013،ص52.

[5] طالب عوض، عامر باكبير مرجع سبق ذكره، ص9.

[6] المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية http://www.4algeria.com/vb/4algeria41100/

[7] كاست علي، التكامل الاقتصادي العربي في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2009، ص172.

[8] نفس المرجع، ص173.

[9] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية-المنطقة الحرة السورية الأردنية 200-2010، مذكرة ماجستير، غير منشورة، 2012، ص 186.

[10] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص239.

[11] جامعة الدول العربية، تكلفة التجارة العربية البينية دراسة تطبيقية 1995-2010، طلال أبو غزالة للاستشارات،2014، ص32.

[12] عامر بكير، طالب عوض، التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي، الجزء الثاني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،2004، ص68.

[13] عبد الحميد عبد المطلب " السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" الطبعة 01، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 165-166

[14] شرّف ماهر هّيكل، دور وأهمّة النقل فيً تكوّن أواصر الاتحاد العربً مكتبة الحرّة ،2007، ص57

[15] علي محمد رمضان الماقوري، التجارة العربية البينية المعوقات وسبل التطوير، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي،الجزء الثاني، الجامعة الأردنية،عمان،الأردن،2004، ص736.

[16] كبير سمية،أداء التجارة الخارجية العربية البينية 2004-2010،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05،الجزائر،ص81-82.

[17] شعبوني محمود فوزي "المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين تحديات الواقع وطموح المستقبل "الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الاورو-عربية" جامعة سطيف ،8-2004/05/9، ص 435